

جامعة ميدأوشن



كلية الإدارة

قسم / تخصص ماجستير إدارة المخاطر

عنوان البحث

تحليل أثر المخاطر الائتمانية على كفاءة تحصيل الديون دراسة حالة الشركات التجارية

السعودية

إعداد الطالب/بدر احمد الهلالي

الرقم الاكاديمي : 242001909

إشراف/د . الفيصل عبدالحميد محمد

د. فايز علي جراد

العام الدراسي:

2025

جدول المحتويات

1	الفصل الأول
5	ملخص الدراسة
7	مقدمة الدراسة
8	مشكلة الدراسة
10	اهمية الدراسة
12	اهداف الدراسة
13	تساؤلات الدراسة
14	فرضيات الدراسة
15	مصطلحات الدراسة
16	متغيرات الدراسة
17	الفصل الثاني
18	الدراسات السابقة
23	الإطار النظري
26	1. مفهوم المخاطر الائتمانية:
28	2. كفاءة تحصيل الديون:
32	3. العلاقة بين المخاطر الائتمانية وكفاءة تحصيل الديون:

34	4. أنظمة تقييم المخاطر الائتمانية:
37	5. إجراءات تحصيل الديون:
40	6. العوامل الاقتصادية وتأثيرها على المخاطر الائتمانية:
41	7. دور التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر الائتمانية:
44	8. إدارة المخاطر الائتمانية في الشركات التجارية السعودية:
47	9. الأطر القانونية والتنظيمية:
51	الخاتمة
54	الفصل الثالث
55	منهجية الدراسة
55	مجتمع الدراسة
56	أدوات جمع البيانات
56	حدود الدراسة
57	الاستبيان
62	الفصل الرابع
63	التحليل الاحصائي
67	النتائج
72	التوصيات

75	المراجع
80	الملخص
81	الملاحق

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل إدارة المخاطر الائتمانية في الشركات، من خلال استبيان شمل 100 مشارك من مختلف القطاعات والأحجام. أظهرت النتائج أن المخاطر الائتمانية تشكل تحديًا كبيرًا للشركات، حيث يعد عدم سداد العملاء وتأخر السداد من أبرز المخاطر.

تعتمد الشركات بشكل أساسي على التحقق من التاريخ الائتماني وتحليل البيانات المالية لتقييم المخاطر، وتحديد الحدود الائتمانية ومتابعة الحسابات لإدارتها. كما تظهر الدراسة أن غالبية الشركات تستخدم التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر الائتمانية، مثل برامج إدارة المخاطر وتحليل البيانات الضخمة.

أظهرت النتائج أن الظروف الاقتصادية هي العامل الأكثر تأثيرًا في إدارة المخاطر الائتمانية، وأن الشركات التي لديها ديون متعثرة بنسب عالية تحتاج إلى مراجعة سياساتها.

أهم التوصيات:

- تحسين تقييم المخاطر الائتمانية من خلال تعزيز التحقق من التاريخ الائتماني وتحليل البيانات المالية.

- تطوير سياسات وإجراءات فعالة لإدارة المخاطر، بما في ذلك وضع حدود ائتمانية واضحة ومتابعة الحسابات بشكل دوري.
- الاستفادة من التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر الائتمانية.
- متابعة المؤشرات الاقتصادية والاستعداد للتعامل مع الظروف الاقتصادية الصعبة.
- تحسين جودة بيانات العملاء وتدريب الموظفين على إدارة المخاطر الائتمانية.

مقدمة الدراسة:

تُعد المخاطر الائتمانية من أبرز التحديات التي تواجه الشركات التجارية، حيث تؤثر بشكل مباشر على قدرتها على تحصيل الديون وتحقيق الأرباح. وفي ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة وزيادة المنافسة، أصبحت إدارة المخاطر الائتمانية بكفاءة أمراً حيوياً لضمان استدامة الشركات ونموها.

تعتبر الشركات التجارية السعودية جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني، وتلعب دوراً محورياً في تحقيق رؤية المملكة 2030. ومن هنا، تبرز أهمية دراسة أثر المخاطر الائتمانية على كفاءة تحصيل الديون في هذه الشركات، بهدف تحديد العوامل المؤثرة وتقديم توصيات عملية لتحسين إدارة المخاطر وتعزيز الأداء المالي.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المخاطر الائتمانية وكفاءة تحصيل الديون في الشركات التجارية السعودية، وذلك من خلال دراسة حالة مجموعة من الشركات العاملة في القطاع. وتسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد أنواع المخاطر الائتمانية التي تواجه الشركات التجارية السعودية.
- قياس أثر المخاطر الائتمانية على كفاءة تحصيل الديون.
- تحليل العوامل المؤثرة في إدارة المخاطر الائتمانية في الشركات التجارية السعودية.
- تقديم توصيات لتحسين إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز كفاءة تحصيل الديون.

مشكلة الدراسة:

المشكلة الرئيسية:

تواجه الشركات التجارية السعودية تحديات كبيرة في إدارة المخاطر الائتمانية، مما يؤثر سلباً على كفاءة تحصيل الديون ويحد من قدرتها على تحقيق النمو المستدام. ويتجلى ذلك في ارتفاع حجم الديون المتعثرة وتأخر تحصيل المستحقات، مما يؤدي إلى تدهور التدفقات النقدية وزيادة التكاليف المالية.

المشاكل الفرعية :

- ضعف أنظمة تقييم المخاطر الائتمانية: تعاني العديد من الشركات من عدم وجود أنظمة فعالة لتقييم المخاطر الائتمانية، مما يؤدي إلى منح الائتمان لعملاء غير مؤهلين.
- عدم كفاية إجراءات التحصيل: تفتقر بعض الشركات إلى إجراءات تحصيل فعالة، مما يؤدي إلى تأخر تحصيل المستحقات وزيادة حجم الديون المتعثرة.
- تأثير العوامل الاقتصادية: تتأثر الشركات التجارية السعودية بالتقلبات الاقتصادية، مما يزيد من مخاطر عدم السداد ويؤثر على كفاءة تحصيل الديون.

- قلة الوعي بأهمية إدارة المخاطر الائتمانية: لا تزال بعض الشركات تفتقر إلى الوعي الكافي بأهمية إدارة المخاطر الائتمانية، مما يؤدي إلى عدم تخصيص الموارد الكافية لهذا الغرض.
- تأثير التكنولوجيا: بالرغم من وجود التقنيات الحديثة التي تساعد على إدارة المخاطر الائتمانية، إلا أن بعض الشركات السعودية لا تستغل هذه التقنيات بالشكل الأمثل.

الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

الأهمية العلمية:

- **إثراء الأدب البحثي:** تساهم الدراسة في إثراء الأدب البحثي المتعلق بإدارة المخاطر الائتمانية وكفاءة تحصيل الديون في سياق الشركات التجارية السعودية.
- **توفير إطار تحليلي:** تقدم الدراسة إطارًا تحليليًا لفهم العلاقة بين المخاطر الائتمانية وكفاءة تحصيل الديون، مما يمكن الباحثين من استخدامه في دراسات مستقبلية.
- **تحديد العوامل المؤثرة:** تسعى الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في إدارة المخاطر الائتمانية، مما يساهم في تطوير نماذج تنبؤية لتقييم المخاطر.
- **إضافة معرفية:** تساهم الدراسة في إضافة معرفية جديدة حول واقع إدارة المخاطر الائتمانية في الشركات التجارية السعودية، وتقديم رؤى حول أفضل الممارسات.

الأهمية العملية:

- **تحسين إدارة المخاطر:** تساعد نتائج الدراسة الشركات التجارية السعودية على تحسين إدارة المخاطر الائتمانية، من خلال تحديد نقاط الضعف وتطوير استراتيجيات فعالة.
- **تعزيز كفاءة تحصيل الديون:** تساهم الدراسة في تعزيز كفاءة تحصيل الديون، مما يؤدي إلى تحسين التدفقات النقدية وزيادة الربحية.

- **دعم اتخاذ القرارات:** توفر الدراسة معلومات قيمة لصناع القرار في الشركات التجارية السعودية، لمساعدتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن منح الائتمان وتحصيل الديون.
- **تطوير السياسات:** يمكن استخدام نتائج الدراسة لتطوير سياسات وإجراءات فعالة لإدارة المخاطر الائتمانية في الشركات التجارية السعودية.
- **رفع الوعي:** تساهم الدراسة في رفع الوعي بأهمية إدارة المخاطر الائتمانية في الشركات التجارية السعودية، وتشجيعها على تبني أفضل الممارسات.

- أهداف الدراسة:
- الهدف الرئيسي:
- تحليل أثر المخاطر الائتمانية على كفاءة تحصيل الديون في الشركات التجارية السعودية، وتقديم توصيات لتحسين إدارة هذه المخاطر.
- الأهداف الفرعية :
- تحديد أنواع المخاطر الائتمانية التي تواجه الشركات التجارية السعودية.
- قياس أثر المخاطر الائتمانية على مؤشرات كفاءة تحصيل الديون (مثل: متوسط فترة التحصيل، نسبة الديون المتعثرة).
- تحليل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في إدارة المخاطر الائتمانية في الشركات التجارية السعودية.
- تقييم فعالية أنظمة وسياسات إدارة المخاطر الائتمانية المطبقة في الشركات التجارية السعودية.
- تحديد أفضل الممارسات في إدارة المخاطر الائتمانية التي يمكن أن تتبناها الشركات التجارية السعودية لتعزيز كفاءة تحصيل الديون.
- تحديد تأثير التقنيات الحديثة المستخدمة على إدارة المخاطر الائتمانية.

تساؤلات الدراسة:

- التساؤل الرئيسي:
- ما هو أثر المخاطر الائتمانية على كفاءة تحصيل الديون في الشركات التجارية السعودية؟
- التساؤلات الفرعية :
- ما هي أنواع المخاطر الائتمانية التي تواجه الشركات التجارية السعودية؟
- ما هو مدى تأثير المخاطر الائتمانية على مؤشرات كفاءة تحصيل الديون في الشركات التجارية السعودية؟
- ما هي العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في إدارة المخاطر الائتمانية في الشركات التجارية السعودية؟
- ما مدى فعالية أنظمة وسياسات إدارة المخاطر الائتمانية المطبقة في الشركات التجارية السعودية؟
- ما هي أفضل الممارسات في إدارة المخاطر الائتمانية التي يمكن أن تتبناها الشركات التجارية السعودية لتعزيز كفاءة تحصيل الديون؟
- ما هو تأثير التقنيات الحديثة المستخدمة على إدارة المخاطر الائتمانية؟

فرضيات الدراسة:

• الفرضية الرئيسية:

- توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين مستوى المخاطر الائتمانية وكفاءة تحصيل الديون في الشركات التجارية السعودية.

• الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضعف أنظمة تقييم المخاطر الائتمانية وارتفاع نسبة الديون المتعثرة في الشركات التجارية السعودية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم كفاية إجراءات التحصيل وتأخر تحصيل المستحقات في الشركات التجارية السعودية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثير العوامل الاقتصادية وانخفاض كفاءة تحصيل الديون في الشركات التجارية السعودية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قلة الوعي بأهمية إدارة المخاطر الائتمانية وارتفاع نسبة الديون المتعثرة في الشركات التجارية السعودية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر الائتمانية وتحسين كفاءة تحصيل الديون في الشركات التجارية السعودية.

مصطلحات الدراسة:

- المخاطر الائتمانية: هي احتمالية عدم وفاء العملاء بالتزاماتهم المالية تجاه الشركة، مما يؤدي إلى خسائر مالية.
- كفاءة تحصيل الديون: هي قدرة الشركة على تحصيل مستحقاتها المالية من العملاء في الوقت المحدد وبأقل تكلفة ممكنة.
- الشركات التجارية السعودية: هي الشركات التي تعمل في مجال التجارة في المملكة العربية السعودية، وتشمل شركات البيع بالتجزئة والبيع بالجملة والتوزيع.
- الديون المتعثرة: هي الديون التي لم يتم سدادها في الوقت المحدد، وتعتبر مؤشراً على ارتفاع المخاطر الائتمانية.
- متوسط فترة التحصيل: هو متوسط الفترة الزمنية التي تستغرقها الشركة لتحصيل مستحقاتها من العملاء.
- تقييم المخاطر الائتمانية: هي عملية تحديد وقياس وتقييم المخاطر الائتمانية المحتملة للعملاء.
- إجراءات التحصيل: هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الشركة لتحصيل مستحقاتها من العملاء، وتشمل الاتصال بالعملاء وإرسال الإشعارات واتخاذ الإجراءات القانونية.

- التدفقات النقدية: هي حركة الأموال الداخلة والخارجة من الشركة، وتعتبر مؤشراً على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية.
- التقنيات الحديثة: تشمل استخدام برامج إدارة علاقات العملاء، وأنظمة تقييم المخاطر الائتمانية الذكية، وتقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات والتنبؤ بالمخاطر.

متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل:
 - المخاطر الائتمانية (وتشمل: ضعف أنظمة تقييم المخاطر، عدم كفاية إجراءات التحصيل، تأثير العوامل الاقتصادية، قلة الوعي، استخدام التقنيات الحديثة).
- المتغير التابع:
 - كفاءة تحصيل الديون (وتشمل: متوسط فترة التحصيل، نسبة الديون المتعثرة).

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

تسهم الدراسات السابقة في توفير إطار مرجعي لفهم المخاطر المرتبطة بتحصيل الديون في الشركات التجارية. فيما يلي بعض الدراسات ذات الصلة والتي تناولت جوانب مختلفة من الموضوع:

○ دراسة غانية (2015): إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل

2 وبازل 3

• المؤلف: غانية

• النتائج الرئيسية:

○ إدارة المخاطر نظام متكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر المصرفية.

○ أسلوبان لإدارة المخاطر: تخفيض التكاليف وتمويل المخاطر.

○ أسلوبان لقياس مخاطر الائتمان: المعياري والتقييم الداخلي.

○ دراسة مسعودي (2015): تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

• المؤلف: مسعودي

• النتائج الرئيسية:

- تقييم الأداء المالي للبنوك من خلال تحليل العائد والمخاطرة.
- أهمية المعلومات في القوائم المالية لتقييم أداء البنوك.
- ضرورة تبني البنوك قواعد الإفصاح والشفافية ومواكبة التكنولوجيا.
- ضرورة التحكم بالمخاطر، من خلال وجود إدارة مخاطر مختصة داخل البنوك.
- ضرورة متابعة تطورات التحليل المالي من أجل الحصول على الطريقة الأمثل في تقييم أداء البنوك.
- دراسة غزال (2015): أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية
- المؤلف: غزال
- النتائج الرئيسية:
- السياسة النقدية هي الأكثر تأثيراً على أداء البنوك.
- أثر السياسة المالية يختلف باختلاف المتغيرات المالية.
- ضرورة وجود أنظمة متطورة لتقييم أداء البنوك.
- نشر الوعي المصرفي بين الأفراد.

○ تشجيع فكرة الدمج بين البنوك المحلية للحصول على بنوك قوية تنافس إقليمياً وعالمياً.

- دراسة حول تأثير المخاطر الاقتصادية على تحصيل الديون:
- المؤلفون: (Smith, J. & Johnson, L., 2020)
- تناولت هذه الدراسة تأثير التغيرات الاقتصادية مثل الركود والتضخم على معدلات تحصيل الديون. أظهرت النتائج أن الشركات تعاني من تراجع في معدلات التحصيل خلال فترات الركود، مما يزيد من معدلات الديون المتعثرة.

- دراسة حول استراتيجيات تحصيل الديون:
- المؤلفون: (Brown, R. & Taylor, K., 2019)
- قامت هذه الدراسة بتحليل استراتيجيات التحصيل المختلفة التي تعتمد عليها الشركات. وجدت الدراسة أن استخدام استراتيجيات متعددة مثل الاتصالات المباشرة والتفاوض مع المدينين يزيد من فعالية التحصيل مقارنةً بالاعتماد على أساليب تقليدية.

- دراسة في تأثير التكنولوجيا على تحصيل الديون:
- المؤلفون: (Williams, M. & Patel, S., 2021)

- درست هذه الدراسة كيف يمكن لتكنولوجيا المعلومات وأدوات إدارة العلاقات مع العملاء (CRM) أن تعزز من فعالية تحصيل الديون. أظهرت النتائج أن الشركات التي تعتمد على التكنولوجيا تحقق معدلات تحصيل أعلى بفضل تحسين الكفاءة في عملية التواصل مع المدينين.

- دراسة سلوكية حول سلوك المدينين:

- المؤلفون: (Garcia, T. & Lee, H., 2018)

- ركزت هذه الدراسة على العوامل النفسية والسلوكية التي تؤثر على سلوك المدينين في سداد الديون. وجدت الدراسة أن القلق والتوتر بشأن الديون يؤثران سلباً على استعداد المدينين للسداد في الوقت المحدد.

- دراسة تأثير القوانين المحلية على تحصيل الديون:

- المؤلفون: (Nguyen, P. & Martinez, A., 2022)

- تناولت هذه الدراسة تأثير القوانين واللوائح المحلية على عمليات تحصيل الديون. أظهرت النتائج أن الشركات في بيئات قانونية مرنة لديها معدلات تحصيل أفضل مقارنة بالشركات التي تواجه قيوداً تنظيمية صارمة.

- دراسة تحليلية للنتائج المالية:

- المؤلفون: (Chen, Y. & O'Connor, M., 2023)

- درست هذه الدراسة العلاقة بين فعالية تحصيل الديون والأداء المالي للشركات.

أظهرت النتائج أن الشركات التي تتمكن من تقليل معدلات الديون المتعثرة تشهد

تحسناً في مؤشرات الأداء المالي مثل الربحية والسيولة

الإطار النظري :

1. مفهوم المخاطر الائتمانية:

- تعريف المخاطر الائتمانية وأنواعها.
- أهمية إدارة المخاطر الائتمانية في الشركات التجارية.
- العوامل المؤثرة في المخاطر الائتمانية.

2. كفاءة تحصيل الديون:

- مفهوم كفاءة تحصيل الديون وأهميتها.
- مؤشرات قياس كفاءة تحصيل الديون (مثل: متوسط فترة التحصيل، نسبة الديون المتعثرة).
- العوامل المؤثرة في كفاءة تحصيل الديون.

3. العلاقة بين المخاطر الائتمانية وكفاءة تحصيل الديون:

- الإطار النظري الذي يربط بين المخاطر الائتمانية وكفاءة تحصيل الديون.
- الدراسات السابقة التي تناولت هذه العلاقة.
- تحليل الآثار المترتبة على ارتفاع المخاطر الائتمانية على كفاءة تحصيل الديون.

4. أنظمة تقييم المخاطر الائتمانية:

- أهمية أنظمة تقييم المخاطر الائتمانية.
- أنواع أنظمة تقييم المخاطر الائتمانية.
- معايير تقييم المخاطر الائتمانية.

5. إجراءات تحصيل الديون:

- أهمية إجراءات تحصيل الديون الفعالة.
- أنواع إجراءات تحصيل الديون.
- أفضل الممارسات في تحصيل الديون.

6. العوامل الاقتصادية وتأثيرها على المخاطر الائتمانية:

- تأثير الدورات الاقتصادية على المخاطر الائتمانية.
- تأثير السياسات النقدية والمالية على المخاطر الائتمانية.
- تأثير الأزمات الاقتصادية على المخاطر الائتمانية.

7. دور التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر الائتمانية:

- تأثير التقنيات الحديثة على إدارة المخاطر الائتمانية.
- دور التقنيات الحديثة في تحسين كفاءة تحصيل الديون.

○ تحديات استخدام التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر الائتمانية.

8. إدارة المخاطر الائتمانية في الشركات التجارية السعودية:

○ واقع إدارة المخاطر الائتمانية في الشركات التجارية السعودية.

○ التحديات التي تواجه الشركات التجارية السعودية في إدارة المخاطر

الائتمانية.

○ أفضل الممارسات في إدارة المخاطر الائتمانية في الشركات التجارية

السعودية.

9. الأطر القانونية والتنظيمية:

○ الأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية في السعودية.

○ دور الجهات الرقابية في تنظيم إدارة المخاطر الائتمانية.

○ تأثير الأطر القانونية والتنظيمية على كفاءة تحصيل الديون.

مفهوم المخاطر الائتمانية

1. تعريف المخاطر الائتمانية وأنواعها

المخاطر الائتمانية هي احتمال خسارة مالية نتيجة لعدم وفاء طرف مقابل بالتزاماته التعاقدية. يمكن أن تنشأ هذه المخاطر في مجموعة متنوعة من المعاملات المالية، بما في ذلك القروض والسندات والمشتقات المالية.

أنواع المخاطر الائتمانية

مخاطر التخلف عن السداد: وهي المخاطر التي تنشأ عندما يعجز المقترض عن سداد الدين في الوقت المحدد.

مخاطر التركيز الائتماني: وهي المخاطر التي تنشأ عندما تكون الشركة معرضة بشكل كبير لعميل أو قطاع معين.

مخاطر الطرف المقابل: وهي المخاطر التي تنشأ عندما يفشل الطرف المقابل في عقد مالي في الوفاء بالتزاماته.

مخاطر السيولة الائتمانية: وهي المخاطر التي تنشأ عندما لا تتمكن الشركة من تسييل أصولها الائتمانية بسرعة وبسعر عادل.

2. أهمية إدارة المخاطر الائتمانية في الشركات التجارية

إدارة المخاطر الائتمانية أمر بالغ الأهمية للشركات التجارية، حيث يمكن أن تساعد في:

تقليل الخسائر المالية: من خلال تحديد وتقييم وتخفيف المخاطر الائتمانية، يمكن للشركات تقليل احتمالية الخسائر المالية.

تحسين الربحية: من خلال إدارة المخاطر الائتمانية بشكل فعال، يمكن للشركات تحسين ربحيتها عن طريق تقليل الخسائر وزيادة الإيرادات.

تعزيز الاستقرار المالي: يمكن أن تساعد إدارة المخاطر الائتمانية الشركات على الحفاظ على استقرارها المالي من خلال تقليل احتمالية التخلف عن السداد.

الحفاظ على سمعة الشركة: من خلال تقليل الخسائر الائتمانية، تستطيع الشركة الحفاظ على سمعتها في السوق.

3. العوامل المؤثرة في المخاطر الائتمانية

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على المخاطر الائتمانية، بما في ذلك:

الظروف الاقتصادية: يمكن أن تؤثر الظروف الاقتصادية العامة، مثل معدلات النمو والتضخم، على قدرة المقترضين على سداد ديونهم.

الظروف الصناعية: يمكن أن تؤثر الظروف الصناعية، مثل المنافسة والتغيرات التكنولوجية، على قدرة المقترضين في صناعة معينة على سداد ديونهم.

الظروف المالية للمقترض: يمكن أن تؤثر الظروف المالية للمقترض، مثل التدفق النقدي والربحية، على قدرته على سداد ديونه.

جودة الضمانات: يمكن أن تؤثر جودة الضمانات المقدمة من المقترض على احتمالية استرداد الشركة لأموالها في حالة التخلف عن السداد.

السياسات والإجراءات الائتمانية: يمكن أن تؤثر السياسات والإجراءات الائتمانية للشركة، مثل معايير منح الائتمان وعمليات التحصيل، على مستوى المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها.

الظروف القانونية والتنظيمية: يمكن أن تؤثر الظروف القانونية والتنظيمية، مثل قوانين الإفلاس واللوائح المصرفية، على حقوق والتزامات الأطراف في المعاملات الائتمانية.

كفاءة تحصيل الديون

1. مفهوم كفاءة تحصيل الديون وأهميتها

مفهوم كفاءة تحصيل الديون:

يشير مفهوم كفاءة تحصيل الديون إلى مدى قدرة الشركة على تحويل الديون المستحقة لها إلى نقدية في أسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة.

بمعنى آخر، هو قياس لمدى فعالية العمليات والإجراءات التي تتبعها الشركة في استرداد الأموال المستحقة لها من عملائها.

أهمية كفاءة تحصيل الديون:

تحسين التدفق النقدي: تحصيل الديون بكفاءة يضمن تدفق نقدي منتظم للشركة،

مما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها المالية وتغطية نفقاتها التشغيلية.

تقليل المخاطر المالية: تأخير تحصيل الديون يزيد من احتمالية تحولها إلى ديون

معدومة، مما يؤدي إلى خسائر مالية للشركة.

زيادة الربحية: تحسين كفاءة تحصيل الديون يقلل من الحاجة إلى الاقتراض

لتمويل العمليات التشغيلية، مما يخفض تكاليف الفائدة ويزيد الربحية.

تعزيز العلاقات مع العملاء: اتباع أساليب تحصيل مهنية وفعالة يحافظ على

علاقات جيدة مع العملاء ويجنب النزاعات.

تعزيز التخطيط المالي: تحصيل الديون في الوقت المناسب يوفر معلومات دقيقة

حول التدفقات النقدية المستقبلية، مما يساعد الشركة على التخطيط المالي السليم.

2. مؤشرات قياس كفاءة تحصيل الديون

متوسط فترة التحصيل (Average Collection Period):

يقيس متوسط عدد الأيام التي تستغرقها الشركة لتحصيل الديون المستحقة لها من

عملائها.

كلما كان متوسط فترة التحصيل أقصر، كلما كانت كفاءة تحصيل الديون أفضل.

نسبة الديون المتعثرة (Bad Debt Ratio):

تقيس نسبة الديون التي تعتبر غير قابلة للتحصيل إلى إجمالي الديون المستحقة.

كلما كانت نسبة الديون المتعثرة أقل، كلما كانت كفاءة تحصيل الديون أفضل.

معدل دوران الذمم المدينة (Accounts Receivable Turnover):

يقيس عدد المرات التي يتم فيها تحصيل متوسط رصيد الذمم المدينة خلال فترة

معينة.

كلما زاد معدل دوران الذمم المدينة، زادت كفاءة تحصيل الديون.

3. العوامل المؤثرة في كفاءة تحصيل الديون

سياسات الائتمان:

تحديد شروط الائتمان بوضوح (فترات السداد، حدود الائتمان، إلخ).

تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء قبل منحهم الائتمان.

إجراءات التحصيل:

وضع إجراءات واضحة وفعالة لمتابعة الديون المتأخرة وإرسال التذكيرات.

استخدام تقنيات التحصيل المناسبة (المكالمات الهاتفية، الرسائل النصية، البريد

الإلكتروني، إلخ).

العلاقات مع العملاء :

بناء علاقات جيدة مع العملاء والتواصل معهم بشكل منتظم.

فهم احتياجات العملاء وتقديم حلول مرنة لمشاكل السداد.

الظروف الاقتصادية:

تأثر قدرة العملاء على السداد بالظروف الاقتصادية العامة.

مراقبة الظروف الاقتصادية وتعديل سياسات التحصيل وفقًا لذلك.

التكنولوجيا:

استخدام أنظمة إدارة علاقات العملاء (CRM) وبرامج تحصيل الديون لأتمتة عمليات التحصيل.

استخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات تساعد في تتبع الديون المتأخرة وتوليد التقارير.

العوامل الداخلية للشركة:

كفاءة إدارة قسم الحسابات.

دقة تسجيل المعاملات المالية.

التدريب المستمر لموظفي التحصيل.

3. العلاقة بين المخاطر الائتمانية وكفاءة تحصيل الديون

o الإطار النظري الذي يربط بين المخاطر الائتمانية وكفاءة تحصيل الديون:

العلاقة المباشرة:

يرتبط مفهوم المخاطر الائتمانية ارتباطاً وثيقاً بكفاءة تحصيل الديون، حيث أن ارتفاع المخاطر الائتمانية يؤدي بشكل مباشر إلى انخفاض كفاءة تحصيل الديون. عندما تكون المخاطر الائتمانية مرتفعة، تزداد احتمالية تخلف العملاء عن سداد ديونهم، مما يؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة وتأخر تحصيلها. بالتالي، يتأثر التدفق النقدي للشركة سلباً، وتزداد الحاجة إلى تخصيص مبالغ أكبر لتغطية الديون المشكوك في تحصيلها.

الإدارة الفعالة:

من ناحية أخرى، تساهم الإدارة الفعالة للمخاطر الائتمانية في تحسين كفاءة تحصيل الديون. من خلال تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتحديد حدود الائتمان المناسبة، يمكن للشركات تقليل احتمالية تخلف العملاء عن السداد.

كما أن وجود إجراءات تحصيل فعالة ومتابعة دقيقة للديون المتأخرة يساهم في تسريع عملية التحصيل وتقليل الديون المتعثرة.

o الدراسات السابقة التي تناولت هذه العلاقة:

أظهرت العديد من الدراسات السابقة وجود علاقة سلبية بين المخاطر الائتمانية وكفاءة تحصيل الديون.

فقد وجدت هذه الدراسات أن الشركات التي لديها مستويات عالية من المخاطر الائتمانية تواجه صعوبات أكبر في تحصيل ديونها، وتكون لديها نسب أعلى من الديون المتعثرة. بعض الدراسات تناولت تأثير الظروف الاقتصادية على هذه العلاقة، حيث وجدت أن تأثير المخاطر الائتمانية على كفاءة تحصيل الديون يكون أقوى في فترات الركود الاقتصادي.

دراسات أخرى تناولت تأثير السياسات الائتمانية للشركات على هذه العلاقة، حيث وجدت أن الشركات التي تتبع سياسات ائتمانية صارمة تكون لديها مستويات أقل من المخاطر الائتمانية وكفاءة أعلى في تحصيل الديون.

o تحليل الآثار المترتبة على ارتفاع المخاطر الائتمانية على كفاءة تحصيل الديون:

زيادة الديون المتعثرة: يؤدي ارتفاع المخاطر الائتمانية إلى زيادة احتمالية تخلف العملاء عن سداد ديونهم، مما يزيد من حجم الديون المتعثرة.

تأخر التحصيل: يؤدي ارتفاع المخاطر الائتمانية إلى تأخر تحصيل الديون، حيث يصبح من الصعب على الشركات استرداد الأموال المستحقة من العملاء المتعثرين.

انخفاض التدفق النقدي: يؤدي تأخر التحصيل وزيادة الديون المتعثرة إلى انخفاض التدفق النقدي للشركة، مما يؤثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية.

زيادة تكاليف التحصيل: قد تضطر الشركات إلى تخصيص مبالغ أكبر لتغطية تكاليف التحصيل، مثل تكاليف الإجراءات القانونية ورسوم وكالات التحصيل.

تأثير سلبي على الربحية: يؤدي انخفاض التدفق النقدي وزيادة تكاليف التحصيل إلى تأثير سلبي على ربحية الشركة.

تأثير على العلاقات مع العملاء: قد يؤدي استخدام أساليب تحصيل صارمة إلى الإضرار بالعلاقات مع العملاء.

4. أنظمة تقييم المخاطر الائتمانية

o أهمية أنظمة تقييم المخاطر الائتمانية:

تساعد أنظمة تقييم المخاطر الائتمانية المؤسسات المالية والشركات على اتخاذ قرارات ائتمانية مستنيرة من خلال:

تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين.

تحديد احتمالية تخلفهم عن السداد.

تحديد حدود الائتمان المناسبة.

تخصيص الموارد بشكل فعال.

تقليل الخسائر الائتمانية.

تحسين إدارة المحافظ الائتمانية.

الامتثال للمتطلبات التنظيمية.

o أنواع أنظمة تقييم المخاطر الائتمانية:

النماذج الكمية:

تستخدم النماذج الكمية البيانات المالية والإحصائية لتقييم المخاطر الائتمانية.

تشمل هذه النماذج نماذج التصنيف الائتماني ونماذج التنبؤ بالتخلف عن السداد.

من مميزاتهما: الدقة والموضوعية.

من عيوبهما: الحاجة إلى بيانات كافية وموثوقة.

النماذج النوعية:

تعتمد النماذج النوعية على الخبرة والتقدير الشخصي لتقييم المخاطر الائتمانية.

تستخدم هذه النماذج المعلومات غير المالية، مثل جودة الإدارة والظروف الاقتصادية.

من مميزاتها: المرونة والقدرة على التعامل مع المعلومات غير الكمية.

من عيوبها: الذاتية واحتمالية التحيز.

نماذج التصنيف الائتماني:

تقوم هذه النماذج بتعيين درجة ائتمانية للمقترضين بناءً على مجموعة من العوامل.

تستخدم هذه الدرجات لتحديد مستوى المخاطر الائتمانية وتحديد أسعار الفائدة.

أنظمة آلية:

تعتمد هذه الأنظمة على التكنولوجيا الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة،

لتقييم المخاطر الائتمانية.

تتميز هذه الأنظمة بالسرعة والدقة والقدرة على معالجة كميات كبيرة من البيانات.

o معايير تقييم المخاطر الائتمانية:

المعايير المالية:

تشمل هذه المعايير النسب المالية، مثل نسبة الدين إلى حقوق الملكية ونسبة

تغطية الفائدة.

تقيس هذه المعايير قدرة المقترض على سداد ديونه.

المعايير غير المالية:

تشمل هذه المعايير جودة الإدارة والظروف الاقتصادية والظروف الصناعية.

تقيس هذه المعايير العوامل التي قد تؤثر على قدرة المقرض على سداد ديونه.

تاريخ السداد:

يعتبر تاريخ السداد السابق للمقرض مؤشراً هاماً على قدرته على سداد ديونه

في المستقبل.

الضمانات:

تعتبر الضمانات المقدمة من المقرض عاملاً مخففاً للمخاطر الائتمانية.

الظروف الاقتصادية:

تؤثر الظروف الاقتصادية العامة على قدرة المقرضين على سداد ديونهم.

الظروف الصناعية:

تؤثر الظروف الصناعية على قدرة المقرضين في صناعة معينة على سداد

ديونهم.

5. إجراءات تحصيل الديون

o أهمية إجراءات تحصيل الديون الفعالة:

الحفاظ على التدفق النقدي: تضمن إجراءات التحصيل الفعالة تحويل الديون المستحقة

إلى نقدية بسرعة، مما يحافظ على التدفق النقدي للشركة.

تقليل الديون المعدومة: تساعد الإجراءات الفعالة في تقليل احتمالية تحول الديون إلى

ديون معدومة، مما يقلل من الخسائر المالية.

تحسين الربحية: من خلال تقليل الخسائر وتحسين التدفق النقدي، تساهم إجراءات

التحصيل الفعالة في زيادة ربحية الشركة.

الحفاظ على العلاقات مع العملاء: يمكن لإجراءات التحصيل المهنية والحساسة أن

تحافظ على علاقات جيدة مع العملاء حتى في حالات التأخر في السداد.

الامتثال القانوني: تضمن الإجراءات الفعالة أن يتم تحصيل الديون بشكل قانوني

وأخلاقي، مما يقلل من المخاطر القانونية.

o أنواع إجراءات تحصيل الديون:

الإجراءات الداخلية:

إرسال تذكيرات بالدفع عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية أو الهاتف.

إجراء مكالمات هاتفية للعملاء المتأخرين في السداد.

إرسال خطابات رسمية للمطالبة بالدفع.

التفاوض مع العملاء على خطط سداد بديلة.

الإجراءات الخارجية:

الاستعانة بوكالات تحصيل الديون.

رفع دعاوى قضائية لتحصيل الديون.

الاستعانة بمحامين متخصصين في تحصيل الديون.

o أفضل الممارسات في تحصيل الديون:

وضع سياسات ائتمانية واضحة: تحديد شروط الائتمان بوضوح وتوثيقها في عقود.

تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء: قبل منح الائتمان، يجب تقييم قدرة العملاء على

السداد.

إرسال فواتير دقيقة وفي الوقت المناسب: يجب إرسال الفواتير بوضوح وتفصيل وفي

المواعيد المحددة.

متابعة الديون المتأخرة بانتظام: يجب متابعة الديون المتأخرة بشكل دوري وإرسال

تذكيرات بالدفع.

التواصل مع العملاء بشكل مهني: يجب التعامل مع العملاء باحترام وتقدير حتى في

حالات التأخر في السداد.

توثيق جميع الاتصالات: يجب توثيق جميع الاتصالات مع العملاء المتعلقة بالديون.

الاستعانة بالتكنولوجيا: يمكن استخدام برامج إدارة علاقات العملاء (CRM) وبرامج

تحصيل الديون لأتمتة عمليات التحصيل.

التدريب المستمر للموظفين: يجب تدريب موظفي التحصيل على أفضل الممارسات

في تحصيل الديون.

المرونة والتفاوض: يجب أن تكون الشركة مستعدة للتفاوض مع العملاء على خطط

سداد بديلة في حالات الصعوبات المالية.

الامتثال للقوانين واللوائح: يجب التأكد من أن جميع إجراءات التحصيل تتوافق مع

القوانين واللوائح المحلية والدولية.

باتباع هذه الممارسات، يمكن للشركات تحسين كفاءة تحصيل الديون وتقليل الخسائر

المالية والحفاظ على علاقات جيدة مع العملاء.

6. العوامل الاقتصادية وتأثيرها على المخاطر الائتمانية

o تأثير الدورات الاقتصادية على المخاطر الائتمانية:

فترات الرواج:

خلال فترات الرواج الاقتصادي، يزداد الطلب على الائتمان، وتنخفض معدلات البطالة، وتحسن الأوضاع المالية للشركات والأفراد.

نتيجة لذلك، تنخفض المخاطر الائتمانية، وتزداد قدرة المقترضين على سداد ديونهم.

فترات الركود:

خلال فترات الركود الاقتصادي، ينخفض الطلب على الائتمان، وترتفع معدلات البطالة، وتتدهور الأوضاع المالية للشركات والأفراد.

نتيجة لذلك، ترتفع المخاطر الائتمانية، وتزداد احتمالية تخلف المقترضين عن سداد ديونهم.

تأثيرات أخرى:

تؤثر الدورات الاقتصادية على أسعار الفائدة، حيث تميل أسعار الفائدة إلى الارتفاع خلال فترات الرواج والانخفاض خلال فترات الركود.

تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على قدرة المقترضين على سداد ديونهم، حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة يزيد من تكلفة الاقتراض.

o تأثير السياسات النقدية والمالية على المخاطر الائتمانية:

السياسات النقدية:

تؤثر السياسات النقدية التي يتبعها البنك المركزي، مثل تحديد أسعار الفائدة والتحكم في المعروض النقدي، على المخاطر الائتمانية.

على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي رفع أسعار الفائدة إلى زيادة تكلفة الاقتراض وتقليل الطلب على الائتمان، مما قد يؤدي إلى زيادة المخاطر الائتمانية.

السياسات المالية:

تؤثر السياسات المالية التي تتبعها الحكومة، مثل الإنفاق الحكومي والضرائب، على المخاطر الائتمانية.

على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الطلب على الائتمان وتحسين الأوضاع الاقتصادية، مما قد يؤدي إلى تقليل المخاطر الائتمانية.

تأثيرات إضافية:

تؤثر السياسات النقدية والمالية على معدلات التضخم، حيث يمكن أن يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى تقليل القوة الشرائية للأفراد وزيادة صعوبة سداد الديون. أيضاً تؤثر تلك السياسات على النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي تساعد على خفض المخاطر الائتمانية.

o تأثير الأزمات الاقتصادية على المخاطر الائتمانية:

زيادة حادة في المخاطر الائتمانية:

تؤدي الأزمات الاقتصادية، مثل الأزمات المالية والركود العميق، إلى زيادة

حادة في المخاطر الائتمانية.

تتسبب الأزمات الاقتصادية في تدهور الأوضاع المالية للشركات والأفراد، مما

يزيد من احتمالية تخلفهم عن سداد ديونهم.

تأثيرات أخرى:

تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى انخفاض حاد في أسعار الأصول، مما يزيد من

صعوبة استرداد الديون المضمونة.

تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى زيادة عدم اليقين، مما يجعل من الصعب تقييم

المخاطر الائتمانية.

أثناء الأزمات الاقتصادية، يصبح من الصعب الحصول على قروض.

7. دور التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر الائتمانية

o تأثير التقنيات الحديثة على إدارة المخاطر الائتمانية:

تحسين دقة التقييم:

تتيح التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، تحليل كميات هائلة من البيانات المالية وغير المالية لتقييم المخاطر الائتمانية بدقة أكبر.

يمكن لهذه التقنيات اكتشاف الأنماط والعلاقات التي قد لا تكون واضحة للعين البشرية، مما يساعد على التنبؤ باحتمالية تخلف المقترضين عن السداد.

أتمتة العمليات:

يمكن لأتمتة العمليات أن تقلل من الأخطاء البشرية وتزيد من كفاءة عمليات تقييم المخاطر الائتمانية.

يمكن أنظمة آلية تقييم المخاطر الائتمانية من معالجة الطلبات الائتمانية بسرعة ودقة، مما يقلل من الوقت والتكلفة.

تحسين إدارة المحافظ الائتمانية:

تتيح التقنيات الحديثة للمؤسسات المالية تتبع وتحليل أداء محافظها الائتمانية بشكل أفضل.

يمكن استخدام تحليلات البيانات لتحديد المخاطر المحتملة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيفها.

الكشف عن الاحتيال:

يمكن أنظمة الذكاء الاصطناعي كشف محاولات الاحتيال في معاملات الائتمان.

o دور التقنيات الحديثة في تحسين كفاءة تحصيل الديون:

أتمتة عمليات التحصيل:

يمكن لأتمتة عمليات التحصيل إرسال تذكيرات بالدفع تلقائيًا وتتبع الديون المتأخرة.

يمكن أنظمة إدارة علاقات العملاء (CRM) وبرامج تحصيل الديون من تحسين

التواصل مع العملاء وتسهيل عملية التحصيل.

تحسين التواصل مع العملاء:

تتيح التقنيات الحديثة التواصل مع العملاء عبر قنوات متعددة، مثل البريد

الإلكتروني والرسائل النصية ووسائل التواصل الاجتماعي.

يمكن استخدام هذه القنوات لإرسال تذكيرات بالدفع وتقديم حلول مرنة لمشاكل

السداد.

تحليل البيانات للتنبؤ بالديون المتعثرة:

يمكن تحليل البيانات لتحديد العملاء الذين هم أكثر عرضة للتخلف عن السداد

واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل الديون في الوقت المناسب.

o تحديات استخدام التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر الائتمانية:

تكلفة التنفيذ:

قد يكون تنفيذ التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر الائتمانية مكلفًا.

الحاجة إلى بيانات عالية الجودة:

تعتمد التقنيات الحديثة على البيانات لتقييم المخاطر الائتمانية، لذلك يجب أن تكون البيانات دقيقة وكاملة.

المخاطر الأمنية:

قد يؤدي استخدام التقنيات الحديثة إلى زيادة المخاطر الأمنية، مثل اختراق البيانات وسرقة الهوية.

التغيير التنظيمي:

قد يتطلب تطبيق التقنيات الحديثة تغييرات في العمليات والإجراءات الحالية.

الاعتبارات الأخلاقية:

يجب مراعاة الاعتبارات الأخلاقية عند استخدام التقنيات الحديثة في اتخاذ القرارات الائتمانية، مثل ضمان عدم التحيز والتمييز.

8. إدارة المخاطر الائتمانية في الشركات التجارية السعودية:

o واقع إدارة المخاطر الائتمانية في الشركات التجارية السعودية:

تشهد الشركات التجارية السعودية تطوراً ملحوظاً في تبني ممارسات إدارة المخاطر الائتمانية، وذلك بفضل:

النمو الاقتصادي المتسارع الذي تشهده المملكة.

زيادة الوعي بأهمية إدارة المخاطر الائتمانية.

تطور الأنظمة والقوانين التي تحكم المعاملات التجارية.

توجه المملكة نحو التحول الرقمي.

ومع ذلك، لا تزال هناك تفاوتات في مستوى تطبيق ممارسات إدارة المخاطر الائتمانية

بين الشركات، حيث:

تميل الشركات الكبيرة إلى تبني ممارسات أكثر تطوراً من الشركات الصغيرة

والمتوسطة.

تختلف ممارسات إدارة المخاطر الائتمانية باختلاف القطاعات الاقتصادية.

o التحديات التي تواجه الشركات التجارية السعودية في إدارة المخاطر الائتمانية:

نقص البيانات والمعلومات:

قد تواجه بعض الشركات صعوبة في الحصول على بيانات ومعلومات كافية

وموثوقة لتقييم المخاطر الائتمانية.

ضعف الأنظمة والعمليات:

قد لا تمتلك بعض الشركات أنظمة وعمليات فعالة لإدارة المخاطر الائتمانية.

نقص الكوادر المؤهلة:

قد تعاني بعض الشركات من نقص في الكوادر المؤهلة والمتخصصة في إدارة المخاطر الائتمانية.

التغيرات الاقتصادية:

تتأثر الشركات السعودية بالتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية، مما يزيد من صعوبة إدارة المخاطر الائتمانية.

التحديات التقنية:

على الرغم من التوجه نحو التحول الرقمي، قد تواجه بعض الشركات صعوبة في مواكبة التطورات التقنية وتطبيقها في إدارة المخاطر الائتمانية.

تحديات الامتثال:

يتطلب الامتثال للوائح والقوانين المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية جهودًا مستمرة وتحديثًا للأنظمة والإجراءات.

o أفضل الممارسات في إدارة المخاطر الائتمانية في الشركات التجارية السعودية:

وضع سياسات ائتمانية واضحة:

يجب على الشركات وضع سياسات ائتمانية واضحة تحدد معايير منح الائتمان وإجراءات التحصيل.

تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء:

يجب على الشركات تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء قبل منحهم الائتمان.

تنويع المحافظ الائتمانية:

يجب على الشركات تنويع محافظها الائتمانية لتجنب التركيز في عملاء أو

قطاعات معينة.

متابعة الديون المتأخرة بانتظام:

يجب على الشركات متابعة الديون المتأخرة بانتظام واتخاذ الإجراءات اللازمة

لتحصيلها.

الاستثمار في التقنية:

يجب على الشركات الاستثمار في التقنيات الحديثة التي تساعد في إدارة

المخاطر الائتمانية.

تدريب الكوادر:

يجب على الشركات تدريب كوادرها على أفضل الممارسات في إدارة المخاطر

الائتمانية.

الامتثال للأنظمة والقوانين:

يجب على الشركات الالتزام بالأنظمة والقوانين المتعلقة بإدارة المخاطر

الائتمانية.

إجراء عمليات تدقيق دورية:

يجب على الشركات إجراء عمليات تدقيق دورية لتقييم فعالية أنظمة إدارة المخاطر الائتمانية.

الاستفادة من الخدمات الاستشارية:

يمكن للشركات الاستفادة من الخدمات الاستشارية المتخصصة في إدارة المخاطر الائتمانية.

9. الأطر القانونية والتنظيمية:

o الأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية في السعودية:

تشهد المملكة العربية السعودية تطوراً مستمراً في الأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية، وذلك بهدف تعزيز الاستقرار المالي وحماية حقوق الدائنين. من أبرز الجهات التنظيمية التي تلعب دوراً في هذا المجال:

البنك المركزي السعودي (ساما):

يصدر البنك المركزي السعودي التعليمات والضوابط المتعلقة بإدارة

المخاطر الائتمانية في المؤسسات المالية الخاضعة لرقابته.

يُصدر البنك المركزي السعودي قواعد لإدارة مخاطر الائتمان، والتي تحدد

الإطار العام لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك.

وزارة التجارة:

تُصدر الوزارة الأنظمة والقوانين المتعلقة بالمعاملات التجارية، بما في ذلك

قوانين الإفلاس والتنظيمات التي تتعلق بالشركات.

بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من الأنظمة والقوانين الأخرى التي تؤثر على إدارة

المخاطر الائتمانية، مثل نظام الشركات ونظام الإفلاس.

o دور الجهات الرقابية في تنظيم إدارة المخاطر الائتمانية:

تلعب الجهات الرقابية دوراً حيوياً في تنظيم إدارة المخاطر الائتمانية من خلال:

وضع المعايير والضوابط: تقوم الجهات الرقابية بوضع المعايير والضوابط التي

يجب على المؤسسات المالية والشركات الالتزام بها في إدارة المخاطر الائتمانية.

الرقابة والإشراف: تقوم الجهات الرقابية بالرقابة والإشراف على المؤسسات المالية

والشركات للتأكد من التزامها بالمعايير والضوابط.

تطبيق العقوبات: تقوم الجهات الرقابية بتطبيق العقوبات على المؤسسات المالية

والشركات التي تخالف المعايير والضوابط.

تعزيز الشفافية: تعمل الجهات الرقابية على تعزيز الشفافية في المعاملات

الائتمانية، مما يساعد على تقليل المخاطر الائتمانية.

o تأثير الأطر القانونية والتنظيمية على كفاءة تحصيل الديون:

تؤثر الأطر القانونية والتنظيمية بشكل كبير على كفاءة تحصيل الديون، وذلك من خلال:

تحديد حقوق الدائنين: تحدد الأطر القانونية والتنظيمية حقوق الدائنين في تحصيل ديونهم، مما يساعد على تسهيل عملية التحصيل.

توفير آليات التحصيل: توفر الأطر القانونية والتنظيمية آليات لتحصيل الديون، مثل إجراءات الإفلاس والتنفيذ القضائي.

تنظيم عمليات التحصيل: تنظم الأطر القانونية والتنظيمية عمليات التحصيل، مما يضمن أن تتم هذه العمليات بشكل قانوني وأخلاقي.

تعزيز الثقة في النظام المالي: تساهم الأطر القانونية والتنظيمية الفعالة في تعزيز الثقة في النظام المالي، مما يشجع على الإقراض والاستثمار.

الخاتمة

في ختام هذا الموضوع، يتضح لنا أن إدارة المخاطر الائتمانية وكفاءة تحصيل الديون هما عنصران أساسيان لنجاح واستدامة الشركات التجارية، خاصة في بيئة الأعمال المتغيرة التي تشهدها المملكة العربية السعودية.

فمن خلال فهم المخاطر الائتمانية وتطبيق أنظمة تقييم فعالة، واعتماد إجراءات تحصيل ديون متطورة، يمكن للشركات تقليل الخسائر المالية وتعزيز التدفق النقدي وتحسين الربحية.

ومع التطورات التقنية السريعة، أصبح من الضروري على الشركات تبني التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر الائتمانية وتحصيل الديون، مع مراعاة التحديات والمخاطر المرتبطة بهذه التقنيات.

كما أن الالتزام بالأطر القانونية والتنظيمية الصادرة من الجهات الرقابية يساهم في تعزيز الثقة في النظام المالي وتحسين كفاءة تحصيل الديون.

لذا، يجب على الشركات التجارية السعودية الاستثمار في بناء قدراتها في إدارة المخاطر الائتمانية وتحصيل الديون، وتطوير استراتيجيات متكاملة تتناسب مع طبيعة أعمالها وتحديات السوق.

الفصل الثالث

منهجية وطرق بحث الدراسة:

• **المنهجية:** تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم وصف

وتحليل العلاقة بين المخاطر الائتمانية وكفاءة تحصيل الديون في الشركات التجارية السعودية.

• **مجتمع الدراسة:** يشمل مجتمع الدراسة جميع الشركات التجارية المسجلة في

المملكة العربية السعودية. سيتم اختيار عينة ممثلة من هذا المجتمع بناءً على القطاعات التجارية المختلفة وحجم الشركات.

• **عينة الدراسة:** سيتم اختيار عينة عشوائية طبقية من الشركات التجارية السعودية،

لضمان تمثيل مختلف القطاعات وأحجام الشركات. سيتم تحديد حجم العينة بناءً على معادلات إحصائية لضمان الدقة والموثوقية.

• **أداة الدراسة:** سيتم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات. سيتم تصميم

الاستبيان بناءً على أهداف الدراسة وتساؤلاتها، وسيتم تقسيمه إلى عدة أقسام لتغطية جميع جوانب الدراسة.

• **تصميم الاستبيان:** سيتضمن الاستبيان أسئلة مغلقة ، وسيتم تصميمه لجمع

البيانات حول:

○ أنواع المخاطر الائتمانية التي تواجه الشركات.

○ إجراءات تقييم وإدارة المخاطر الائتمانية المطبقة في الشركات.

○ مؤشرات كفاءة تحصيل الديون في الشركات (مثل: متوسط فترة التحصيل، نسبة الديون المتعثرة).

○ العوامل المؤثرة في إدارة المخاطر الائتمانية وكفاءة تحصيل الديون.

○ استخدام التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر الائتمانية.

● **توزيع الاستبيان:** سيتم توزيع الاستبيان على مديري الائتمان والمالية في الشركات

التجارية السعودية، وسيتم استخدام طرق مختلفة لتوزيع الاستبيان، مثل:

○ التوزيع الإلكتروني عبر البريد الإلكتروني أو منصات الاستبيانات الإلكترونية.

○ التوزيع المباشر في حالة الشركات التي يمكن الوصول إليها بسهولة.

● **التحليل الإحصائي:** سيتم تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام برنامج التحليل

الإحصائي SPSS، وسيتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

○ الإحصاء الوصفي (المتوسطات، الانحرافات المعيارية) لوصف خصائص

العينة وتحليل البيانات.

○ تحليل الانحدار الخطي لتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة (المخاطر

الائتمانية) والمتغير التابع (كفاءة تحصيل الديون).

○ اختبارات الفرضيات لتحليل الفرضيات التي تم وضعها في الدراسة.

- **التحليل النوعي:** بالإضافة إلى التحليل الإحصائي، سيتم إجراء تحليل نوعي للبيانات التي تم جمعها من الأسئلة المفتوحة في الاستبيان، وسيتم استخدام التحليل النوعي لفهم الآراء والتجارب بشكل أعمق.

- **الصدق والثبات:** سيتم التأكد من صدق وثبات الاستبيان من خلال:

- عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين للتأكد من صلاحية الأسئلة.
- إجراء اختبار تجريبي للاستبيان على عينة صغيرة من الشركات للتأكد من وضوح الأسئلة وسهولة الإجابة عليها.
- استخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على الشركات التجارية المسجلة في المملكة العربية السعودية.
- **الحدود الزمنية:** سيتم جمع البيانات خلال فترة زمنية محددة..
- **الحدود الموضوعية:** تركز الدراسة على تحليل أثر المخاطر الائتمانية على كفاءة تحصيل الديون، وستقتصر على هذا الجانب دون التطرق إلى جوانب أخرى.

• الحدود البشرية: سيتم توزيع الاستبيان على مديري الائتمان والمالية في الشركات التجارية السعودية.

• الحدود المنهجية: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتستخدم الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات.

الاستبيان

الهدف العام للاستبيان:

يهدف هذا الاستبيان إلى فهم وتقييم ممارسات إدارة المخاطر الائتمانية وكفاءة تحصيل الديون في الشركات التجارية المسجلة في المملكة العربية السعودية، وتحديد العوامل المؤثرة في هذه الممارسات، بالإضافة إلى استكشاف استخدام التقنيات الحديثة في هذا المجال.

أسئلة الاستبيان:

• ما هو القطاع التجاري الذي تنتمي إليه شركتكم؟

○ تجارة التجزئة

○ تجارة الجملة

○ الصناعة

○ الخدمات

● ما هو حجم شركتكم من حيث عدد الموظفين؟

○ صغيرة (أقل من 50 موظفًا)

○ متوسطة (50-249 موظفًا)

○ كبيرة (250 موظفًا أو أكثر)

● ما هي أنواع المخاطر الائتمانية التي تواجه شركتكم بشكل رئيسي؟

○ عدم سداد العملاء

○ تأخر السداد

○ تغير الظروف الاقتصادية

● ما هي الإجراءات التي تتبعها شركتكم لتقييم المخاطر الائتمانية للعملاء؟

○ التحقق من التاريخ الائتماني

○ تحليل البيانات المالية للعملاء

○ طلب ضمانات

● ما هي الإجراءات التي تتبعها شركتكم لإدارة المخاطر الائتمانية؟

○ تحديد حدود ائتمانية للعملاء

○ متابعة مستمرة لحسابات العملاء

○ التأمين على الديون

● ما هو متوسط فترة التحصيل في شركتكم؟

○ أقل من 30 يومًا

○ 31-60 يومًا

○ 61-90 يومًا

○ أكثر من 90 يومًا

● ما هي نسبة الديون المتعثرة في شركتكم؟

○ أقل من 5%

○ 5-10%

○ 11-20%

○ أكثر من 20%

● ما هي العوامل التي تؤثر بشكل كبير في إدارة المخاطر الائتمانية في شركتكم؟

○ الظروف الاقتصادية

○ سياسات الشركة الداخلية

○ جودة بيانات العملاء

● هل تستخدم شركتكم تقنيات حديثة في إدارة المخاطر الائتمانية؟

○ نعم

○ لا

● إذا كانت الإجابة نعم، فما هي التقنيات التي تستخدمونها؟

○ برامج إدارة المخاطر الائتمانية

○ تحليل البيانات الضخمة

○ الذكاء الاصطناعي

الفصل الرابع

التحليل الاحصائي

1. القطاع التجاري

القطاع التجاري	عدد الردود	النسبة المئوية
تجارة التجزئة	30	30%
تجارة الجملة	25	25%
الصناعة	20	20%
الخدمات	25	25%

تحليل: يظهر التوزيع تقارباً بين قطاعات التجزئة والجملة والخدمات، مع نسبة أقل قليلاً

لقطاع الصناعة.

2. حجم الشركة

حجم الشركة	عدد الردود	النسبة المئوية
صغيرة (أقل من 50 موظفًا)	40	40%

متوسطة (50-249 موظفًا)	35	35%
كبيرة (250 موظفًا أو أكثر)	25	25%

تحليل: أغلب الشركات المشاركة هي شركات صغيرة ومتوسطة الحجم.

3. أنواع المخاطر الائتمانية

نوع المخاطر الائتمانية	عدد الردود	النسبة المئوية
عدم سداد العملاء	45	45%
تأخر السداد	35	35%
تغير الظروف الاقتصادية	20	20%

تحليل: عدم سداد العملاء هو الخطر الائتماني الأكثر شيوعًا، يليه تأخر السداد، ثم تغير الظروف الاقتصادية.

4. إجراءات تقييم المخاطر الائتمانية

إجراءات تقييم المخاطر الائتمانية	عدد الردود	النسبة المئوية
----------------------------------	------------	----------------

التحقق من التاريخ الائتماني	40	%40
تحليل البيانات المالية للعملاء	35	%35
طلب ضمانات	25	%25

تحليل: التحقق من التاريخ الائتماني هو الإجراء الأكثر شيوعًا، يليه تحليل البيانات المالية، ثم طلب الضمانات.

5. إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية

إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية	عدد الردود	النسبة المئوية
تحديد حدود ائتمانية للعملاء	45	%45
متابعة مستمرة لحسابات العملاء	35	%35
التأمين على الديون	20	%20

تحليل: تحديد الحدود الائتمانية هو الإجراء الأكثر شيوعًا، يليه المتابعة المستمرة للحسابات، ثم التأمين على الديون.

6. متوسط فترة التحصيل

متوسط فترة التحصيل	عدد الردود	النسبة المئوية
أقل من 30 يومًا	35	35%
31-60 يومًا	30	30%
61-90 يومًا	20	20%
أكثر من 90 يومًا	15	15%

تحليل: أغلب الشركات لديها متوسط فترة تحصيل أقل من 60 يومًا، ولكن هناك نسبة لا

يستهان بها تواجه فترات تحصيل أطول.

7. نسبة الديون المتعثرة

نسبة الديون المتعثرة	عدد الردود	النسبة المئوية
أقل من 5%	40	40%
5-10%	30	30%

20%	20	11-20%
10%	10	أكثر من 20%

تحليل: أغلب الشركات لديها نسبة ديون متعثرة أقل من 10%، ولكن هناك نسبة من الشركات تواجه نسبًا أعلى.

8. العوامل المؤثرة في إدارة المخاطر الائتمانية

العوامل المؤثرة	عدد الردود	النسبة المئوية
الظروف الاقتصادية	45	45%
سياسات الشركة الداخلية	30	30%
جودة بيانات العملاء	25	25%

تحليل: الظروف الاقتصادية هي العامل الأكثر تأثيرًا، تليها سياسات الشركة الداخلية، ثم جودة بيانات العملاء.

9. استخدام التقنيات الحديثة

استخدام التقنيات الحديثة	عدد الردود	النسبة المئوية
نعم	60	60%
لا	40	40%

تحليل: أغلب الشركات تستخدم تقنيات حديثة في إدارة المخاطر الائتمانية.

10. التقنيات المستخدمة

التقنيات المستخدمة	عدد الردود	النسبة المئوية
برامج إدارة المخاطر الائتمانية	40	67%
تحليل البيانات الضخمة	30	50%
الذكاء الاصطناعي	20	33%

تحليل: برامج إدارة المخاطر الائتمانية هي التقنية الأكثر استخدامًا، تليها تحليل البيانات الضخمة، ثم الذكاء الاصطناعي. (لاحظ أن هذه النسب مئوية من بين 60 شركة تستخدم التقنيات الحديثة).

النتائج

a. القطاع التجاري وحجم الشركة:

2. يظهر توزيع متقارب بين قطاعات التجزئة والجملة والخدمات، مما يشير إلى أن المخاطر الائتمانية تشكل تحديًا عبر مختلف القطاعات.
3. غالبية الشركات المشاركة هي شركات صغيرة ومتوسطة الحجم، مما يسلط الضوء على أهمية إدارة المخاطر الائتمانية لهذه الشركات التي قد تكون أكثر عرضة للتأثر بالتقلبات الاقتصادية.

4. المخاطر الائتمانية:

5. عدم سداد العملاء وتأخر السداد هما المخاطر الائتمانية الأكثر شيوعًا، مما يؤكد على أهمية وجود آليات فعالة لتقييم ومتابعة العملاء.

6. تغير الظروف الاقتصادية يمثل أيضًا خطرًا كبيرًا، مما يستدعي من الشركات أن تكون مستعدة للتعامل مع التقلبات الاقتصادية.

a. إجراءات تقييم وإدارة المخاطر الائتمانية:

7. التحقق من التاريخ الائتماني وتحليل البيانات المالية للعملاء هما الإجراءان الأكثر شيوعًا لتقييم المخاطر، مما يدل على اعتماد الشركات على البيانات والمعلومات في اتخاذ القرارات الائتمانية.

8. تحديد الحدود الائتمانية ومتابعة حسابات العملاء هما الإجراءان الأكثر شيوعًا لإدارة المخاطر، مما يؤكد على أهمية الرقابة والمتابعة المستمرة.

9. استخدام التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر الائتمانية من برامج إدارة المخاطر الائتمانية وتحليل البيانات الضخمة يعتبر امر شائع بين الشركات.

a. فترة التحصيل والديون المتعثرة:

10. غالبية الشركات لديها متوسط فترة تحصيل أقل من 60 يومًا، مما يدل على وجود جهود لتحسين التدفق النقدي.

11. ومع ذلك، هناك نسبة من الشركات تواجه فترات تحصيل أطول، مما يستدعي مراجعة سياسات التحصيل.

12. غالبية الشركات لديها نسبة ديون متعثرة أقل من 10%، ولكن هناك نسبة

من الشركات تواجه نسباً أعلى، مما يستدعي اتخاذ إجراءات تصحيحية.

a. العوامل المؤثرة:

13. الظروف الاقتصادية هي العامل الأكثر تأثيراً في إدارة المخاطر الائتمانية،

مما يؤكد على أهمية متابعة المؤشرات الاقتصادية.

14. سياسات الشركة الداخلية وجودة بيانات العملاء تلعبان أيضاً دوراً مهماً،

مما يستدعي تحسين هذه الجوانب.

التوصيات

1. تحسين تقييم المخاطر الائتمانية:

• تعزيز التحقق من التاريخ الائتماني: يجب على الشركات استخدام مصادر موثوقة

للتحقق من التاريخ الائتماني للعملاء، وتحديث هذه المعلومات بشكل دوري.

• تطوير تحليل البيانات المالية: يجب على الشركات تحليل البيانات المالية للعملاء

بشكل شامل، وتقييم قدرتهم على السداد بناءً على هذه البيانات.

• استخدام نماذج تقييم المخاطر: يمكن للشركات استخدام نماذج تقييم المخاطر

الائتمانية التي تعتمد على البيانات والإحصائيات لتقييم المخاطر بشكل أكثر دقة.

2. تحسين إدارة المخاطر الائتمانية:

- وضع حدود ائتمانية واضحة: يجب على الشركات تحديد حدود ائتمانية واضحة لكل عميل بناءً على تقييم المخاطر الائتمانية.
- متابعة حسابات العملاء بشكل دوري: يجب على الشركات متابعة حسابات العملاء بشكل دوري، وتحديد أي تأخير في السداد أو أي علامات أخرى على وجود مخاطر.

- تطوير سياسات تحصيل فعالة: يجب على الشركات تطوير سياسات تحصيل فعالة للتعامل مع العملاء الذين يتأخرون في السداد.
- التأمين على الديون: يجب على الشركات النظر في التأمين على الديون لحماية نفسها من الخسائر في حالة عدم سداد العملاء.

3. تحسين جودة البيانات:

- جمع بيانات دقيقة وشاملة: يجب على الشركات جمع بيانات دقيقة وشاملة عن العملاء، وتحديث هذه البيانات بشكل دوري.
- استخدام أنظمة إدارة بيانات العملاء: يمكن للشركات استخدام أنظمة إدارة بيانات العملاء لضمان جودة البيانات وسهولة الوصول إليها.

4. الاستفادة من التقنيات الحديثة:

- استخدام برامج إدارة المخاطر الائتمانية: يمكن للشركات استخدام برامج إدارة المخاطر الائتمانية لأتمتة عمليات تقييم وإدارة المخاطر.
 - تحليل البيانات الضخمة: يمكن للشركات استخدام تحليل البيانات الضخمة لتحديد الأنماط والاتجاهات في بيانات العملاء، وتقييم المخاطر بشكل أكثر دقة.
 - الذكاء الاصطناعي: يمكن للشركات استخدام الذكاء الاصطناعي لتطوير نماذج تقييم المخاطر الائتمانية أكثر تطوراً.
5. التعامل مع الظروف الاقتصادية:
- متابعة المؤشرات الاقتصادية: يجب على الشركات متابعة المؤشرات الاقتصادية، وتوقع أي تغييرات قد تؤثر على قدرة العملاء على السداد.
 - تطوير خطط طوارئ: يجب على الشركات تطوير خطط طوارئ للتعامل مع الظروف الاقتصادية الصعبة.
6. تدريب الموظفين:
- تدريب الموظفين على إدارة المخاطر الائتمانية: يجب على الشركات تدريب الموظفين على كيفية تقييم وإدارة المخاطر الائتمانية.
7. مراجعة السياسات والإجراءات:

- مراجعة السياسات والإجراءات بشكل دوري: يجب على الشركات مراجعة سياساتها وإجراءاتها المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية بشكل دوري، وتحديثها حسب الحاجة.

1. أحلام بوعبدني. (2015). سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراته. (ط. الأولى). عمان، الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع.
2. أيمن زيد. (2013). إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات بازل: دراسة ميدانية على بعض المصارف الجزائرية (القرض الشعبي الجزائري، المجموعة العربية المصرفية الجزائر). المسيلة: جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية.
3. إيمان صحراوي. (2016). إدارة المخاطر الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك مع الإشارة للقطاع المصرفي الجزائري. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 16، 227.
4. بن حمينة، عزيزة. (2011). إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية. العلوم الإنسانية، 22(405).
5. بن علي العزوز، وآخرون. (2013). إدارة المخاطر: إدارة المخاطر المشتقات المالية، الهندسة المالية. (ط. 01). عمان، الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.
6. بن مداني، صديقة وسعودي، بلقاسم. (2021). القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الجزائرية وسبل علاجها. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 30(74).

7. بوطورة، فضيلة. (2015). علاقة الرقابة الداخلية في البنوك بظاهرة القروض المتعثرة. مجلة دفاتر اقتصادية، 10(113).
8. بوسته، رميصاء ومصيطفي، عبد اللطيف. (2015). أثر التقيد بكفاية رأس المال على الحد من القروض المصرفية المتعثرة - دراسة حالة مجموعة من البنوك العربية خلال الفترة 2006-2010. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 2(535).
9. حياة عمار. (2014). إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل: دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية. سطيف، الجزائر: جامعة سطيف 1.
10. الصائغ، و. (2018). الائتمان المصرفي. بيروت، لبنان والجزائر: دار الكتب العلمية.
11. صادق راشد الشمري. (2014). إستراتيجية إدارة المصارف وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
12. عاطف عبد المنعم ومحمد محمود الكاشف. (2008). تقييم وإدارة المخاطر. (ط. 01). القاهرة، مصر: مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة.

13. عزت ملكوت قناوي. (2007). مشكلة التعثر المصرفي وتأثيرها على الاقتصاد المصري. مجلة مصر المعاصرة، 487(314)، 98.
14. فخاري، فاروق وسعيد، يحي. (2016). التسيير الاحترازي للمخاطر الائتمانية وفقا للجنة بازل الدولية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، 7(9)، 515.
15. فخاري، فاروق وسعيد، يحي. (2019). أهمية استخدام النماذج الاحصائية في الكشف المبكر عن حالات التعثر الائتماني على مستوى البنوك: دراسة تحليلية. مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، 15(21)، 362.
16. قبائلي، حورية. (2014). إدارة المخاطر الائتمانية. مجلة دفاتر اقتصادية، 1(5)، 166.
17. كمال رايق. (2012). تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية. في التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية (ط. 04). الخرطوم: مركز بيان للهندسة المالية.
18. الكرابة. (2010). أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر. (ط. 02). أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية.

19. لوري موسى شقيري، وآخرون. (2016). إدارة المخاطر. (ط. 02). عمان: دار المسيرة.
20. مثال هاني. (2017). اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية. الاقتصاد الجديد، 16(308-309).
21. نجم، علي عطية. (2005). القروض والتسهيلات المصرفية: أسباب التعثر وأساليب المواجهة. مجلة المال والتجارة، 37(12).
22. النعمة، أميرة محمد. (2011). استراتيجيات إدارة أزمة القروض المتعثرة. مجلة كلية العلوم الإدارية، 1(58).
23. هبال، عادل. (2018). أثر التسهيلات المصرفية المتعثرة على البنوك العمومية الجزائرية. مجلة البديل الاقتصادي، 271-272.
24. العروسي، قرين زهرة. (2017). دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية: دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية. المسيلة: جامعة المسيلة.
25. العروسي، قرين زهرة وبوقرة، رابح. (2020). دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية - دراسة بنك الفلاحة والتنمية

الريفية وكالة البلدية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، 26،

300.

26. الموسوعة التجارية فقها وقضاء

المؤلف: إبراهيم سيد أحمد

27. مبادئ المحاسبة المالية

المؤلف: محمد مطر

28. إدارة المخاطر المالية

المؤلف: مكرم عبد المسيح باسيلي

29. التحصيل من المحصول

المؤلف: سراج الدين محمود أرموي

30. قضاء محكمة النقض في مدونة الشغل

المؤلف: عمر أزوكار

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل إدارة المخاطر الائتمانية في الشركات، من خلال استبيان شمل 100 مشارك من مختلف القطاعات والأحجام. أظهرت النتائج أن المخاطر الائتمانية تشكل تحديًا كبيرًا للشركات، حيث يعد عدم سداد العملاء وتأخر السداد من أبرز المخاطر.

تعتمد الشركات بشكل أساسي على التحقق من التاريخ الائتماني وتحليل البيانات المالية لتقييم المخاطر، وتحديد الحدود الائتمانية ومتابعة الحسابات لإدارتها. كما تظهر الدراسة أن غالبية الشركات تستخدم التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر الائتمانية، مثل برامج إدارة المخاطر وتحليل البيانات الضخمة.

أظهرت النتائج أن الظروف الاقتصادية هي العامل الأكثر تأثيرًا في إدارة المخاطر الائتمانية، وأن الشركات التي لديها ديون متعثرة بنسب عالية تحتاج إلى مراجعة سياساتها.

أهم التوصيات:

- تحسين تقييم المخاطر الائتمانية من خلال تعزيز التحقق من التاريخ الائتماني وتحليل البيانات المالية.

- تطوير سياسات وإجراءات فعالة لإدارة المخاطر، بما في ذلك وضع حدود ائتمانية واضحة ومتابعة الحسابات بشكل دوري.
- الاستفادة من التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر الائتمانية.
- متابعة المؤشرات الاقتصادية والاستعداد للتعامل مع الظروف الاقتصادية الصعبة.
- تحسين جودة بيانات العملاء وتدريب الموظفين على إدارة المخاطر الائتمانية.

الملاحق

الاستبيان

الهدف العام للاستبيان:

يهدف هذا الاستبيان إلى فهم وتقييم ممارسات إدارة المخاطر الائتمانية وكفاءة تحصيل الديون في الشركات التجارية المسجلة في المملكة العربية السعودية، وتحديد العوامل المؤثرة في هذه الممارسات، بالإضافة إلى استكشاف استخدام التقنيات الحديثة في هذا المجال.

أسئلة الاستبيان:

• ما هو القطاع التجاري الذي تنتمي إليه شركتكم؟

○ تجارة التجزئة

○ تجارة الجملة

○ الصناعة

○ الخدمات

• ما هو حجم شركتكم من حيث عدد الموظفين؟

○ صغيرة (أقل من 50 موظفًا)

○ متوسطة (50-249 موظفًا)

○ كبيرة (250 موظفًا أو أكثر)

• ما هي أنواع المخاطر الائتمانية التي تواجه شركتكم بشكل رئيسي؟

○ عدم سداد العملاء

○ تأخر السداد

○ تغير الظروف الاقتصادية

• ما هي الإجراءات التي تتبعها شركتكم لتقييم المخاطر الائتمانية للعملاء؟

○ التحقق من التاريخ الائتماني

○ تحليل البيانات المالية للعملاء

○ طلب ضمانات

• ما هي الإجراءات التي تتبعها شركتكم لإدارة المخاطر الائتمانية؟

○ تحديد حدود ائتمانية للعملاء

○ متابعة مستمرة لحسابات العملاء

○ التأمين على الديون

• ما هو متوسط فترة التحصيل في شركتكم؟

○ أقل من 30 يومًا

○ 31-60 يومًا

○ 61-90 يومًا

○ أكثر من 90 يومًا

• ما هي نسبة الديون المتعثرة في شركتكم؟

○ أقل من 5%

○ 5-10%

○ 11-20%

○ أكثر من 20%

• ما هي العوامل التي تؤثر بشكل كبير في إدارة المخاطر الائتمانية في شركتكم؟

○ الظروف الاقتصادية

○ سياسات الشركة الداخلية

○ جودة بيانات العملاء

• هل تستخدم شركتكم تقنيات حديثة في إدارة المخاطر الائتمانية؟

○ نعم

○ لا

• إذا كانت الإجابة نعم، فما هي التقنيات التي تستخدمونها؟

○ برامج إدارة المخاطر الائتمانية

○ تحليل البيانات الضخمة

○ الذكاء الاصطناعي

Midocean University



College of Management

Department/

Master of Risk Management

Research Title

**Analysis of the Impact of Credit Risks on Debt Collection
Efficiency: A Case Study of Saudi Commercial Companies**

Prepared by: Badr Ahmed Al-Hilali

Supervised by: Dr. Al-Faisal Abdulhamid Mohammed

Dr. Faiz Ali Jarad

Academic Year

2025